الأمم المتحدة

A/BUR/53/SR.2

Distr. General

05 February 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

المكتب

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أوبرتي . . . . . (رئيس الجمعية العامة)

المحتويات

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية الثالثة والخمسين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية الثالثة والخمسين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع)

رابعا - إقرار جدول الأعمال (تابع)

الفقرة ٤٧

١ - **الرئيس**: دعا المكتب إلى مواصلة النظر في البند ١٦٦ المعنون "الحاجة إلى استعراض قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ نظرا للتغير الجوهري في الحالة الدولية وتعايش حكومتين عبر مضيق تايوان".

٢ - **السيدة أوسودي** (ليبريا): قالت إن وفدها لا يستطيع أن يتجاهل حقيقة وجود الجمهوية الصينية في تايوان، التي كانت في وقت من الأوقات دولة ذات سيادة وعضوا في الأمم المتحدة على قدم المساواة مع غيرها من الدول تتمتع بجميع الحقوق المترتبة على ذلك، بما في ذلك الاستقلال الكامل والسلامة الإقليمية.

٣ - وذكرت أنها تؤيد بقوة حقوق جمهورية الصين، وتعتقد أن جمهورية الصين في تايوان بوصفها تحتل المرتبة التاسعة عشرة من بين أكبر الاقتصادات في العالم والمرتبة الرابعة عشرة من بين أكبر الدول التجارية في العالم، تستحق التمثيل في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وأضافت أنه على حد قول أحد مسؤولي وزارة العدل في الجمهورية الصينية إن توقع وفاء تايوان بمسؤولياتها في حين أنها تحرم من حق المشاركة في أعمال الأمم المتحدة ولو بصفة مراقب، هو استهزاء بحقوق الإنسان والعدالة.

٤ - وأردفت تقول إنه كجزء من الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها، ينبغي تكريس مزيد من الانتباه إلى احترام مبدأ العالمية المنصوص عليه في الميثاق، وذلك من خلال جملة أمور منها إعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين. وقالت إن وفدها لا يسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإنه يرحب باستعداد الجانبين لاستئناف المناقشات بشأن إعادة توحيد الصين، غير أنه يرى أن المكتب لا يمكنه أن يستمر في تجاهل طلب جمهورية الصين، من خلال مؤيديها، بالتمتع على الأقل بمركز المراقب في الأمم المتحدة وهيئاتها، ريثما يتم التوصل إلى إعادة التوحيد السلمي. ولاحظت وجود حالات سابقة في هذا الصدد حدثت منذ عهد قريب نوعا ما.

٥ - وفي الختام أعربت عن انزعاج وفدها إزاء الظلم المتمثل في استبعاد جمهورية الصين من عضوية منظمة الصحة العالمية. وذكرت أن ذلك أدى إلى ترك شعب تايوان دون مساعدة في مكافحة وباء فيروسي أصاب الأطفال وتسبب في وفاة ٥٢ طفلا وفي مضاعفات في مئات الحالات. وأضافت إنه يجب تطبيق المبادئ الأخلاقية والقانونية التي يدعمها المجتمع الدولي على جميع الشعوب على قدم المساواة.

٦ - **الرئيس**: قال إن ممثلي تشاد، ودومينيكا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وغرينادا، طلبوا المشاركة في مناقشة البند ١٦٦، وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٧ - وبدعوة من الرئيس، أخذ السيد هاغار (تشاد)، والسيدة تيودوري (دومينيكا)، والسيد فيريرا (سان تومي وبرينسيبي)، والسيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والسيد ميليندييس (السلفادور)، والسيد ميلتي (غرينادا)، أماكنهم إلى طاولة المكتب.

٨ - **الرئيس**: قال إن ممثلي إيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيلاروس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وزمبابوي، وسانت لوسيا، والسودان، وشيلي، وقبرص، وكوبا، وكينيا، ومصر، ونيبال، وهندوراس، طلبوا أيضا المشاركة في مناقشة البند ١٦٦، وذكر أن المادة ٤٣ من النظام الداخلي لا تنطبق في هذا الخصوص. وأضاف أنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن المكتب يرغب في الموافقة على تلك الطلبات.

٩ - وقد تقرر ذلك.

١٠ - وبدعوة من الرئيس، أخذ السيد بوليتي (إيطاليا)، والسيد كمال (باكستان)، والسيد باتريوتا (البرازيل)، والسيد أحمد (بنغلاديش)، والسيد غوباريفيتش (بيلاروس)، والسيد مسدوا (الجزائر)، والسيد مطري (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد كيتيكهون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، والسيد بوغوره (جيبوتي)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد هونته (سانت لوسيا)، والسيد عروة (السودان)، والسيد اغوريغورين (شيلي)، والسيد زاكهيوس (قبرص)، والسيد بوسا (كوبا)، والسيد اداوا (كينيا)، والسيد نور (مصر)، والسيد شاه (نيبال)، والسيد غوتيريس (هندوراس) أماكنهم إلى طاولة المكتب.

١١ - **السيد فيريرا** (سان تومي وبرينسيبي): ذكّر بأن القرار المتجسد في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، بإخراج جمهورية الصين، التي هي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، عنوة من الأمم المتحدة، يحرم أكثر من ٢١,٨ مليون نسمة من الحق في التمثيل الدولي ويتعارض مع مبدأ العالمية المنصوص عليه في الميثاق.

١٢ - وذكر أن أسلوب القرار الذي يعكس عقلية الحرب الباردة، هو أسلوب عفا عليه الزمن. والواقع الحالي هو أن الجمهورية الصينية في تايوان هي بلد ديمقراطي يملك اقتصادا قويا وله روابط تجارية نشيطة مع معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك فإن وفده يدعو إلى إعادة النظر في القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

١٣ - وأردف يقول إن ممارسة التمثيل المتوازي لا يشكل عقبة أمام إعادة التوحيد، كما يتجلى في حالتي ألمانيا واليمن، ويمكن أن يكون مفيدا بالنسبة للجانبين في المفاوضات الصينية. وأضاف أن إعادة قبول جمهورية الصين

في تايوان لن يشكل تحديا لأي دولة عضو في المنظمة، بل أن التعايش السلمي للجانبين داخل الأمم المتحدة يمكن أن يكون عاملا حفازا لإنهاء أحد أكبر مصادر عدم الاستقرار وأطولها بقاء في آسيا.

١٤ - **السيد غوتيريس** (هندوراس): قال إن هندوراس انضمت إلى غيرها من الدول المحبة للسلام التي ترغب في إدراج البند ١٦٦ من جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين تحقيقا لمصلحة الأمن الدولي وتعايش الشعوب في وئام وسلام. وأضاف أنه ينبغي ألا يفهم من هذا الموقف أنه محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

١٥ - **السيد هونته** (سانت لوسيا): قال إن وفده يؤيد السياسة التي تنادي بصين واحدة والتي تستند إلى احترام السيادة. وذكر أن التطورات التي حدثت مؤخرا مثل عودة هونغ كونغ، زادت من تعزيز هذا المبدأ. لذلك فإن وفده يؤيد قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي يحدد نهائيا طبيعة ومشروعية تمثيل الصين في الأمم المتحدة.

١٦ - **السيدة ثيودوري** (دومينيكا): قالت إن وفدها كان طيلة السنوات العديدة الأخيرة من بين الوفود التي طالبت بالنظر في عملية يمكن أن تؤدي إلى إعادة قبول جمهورية الصين في تايوان، وفقا لأحكام الفقرتين ١ و ٦ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وذكرت أن أي نظر في مسألة جمهورية الصين يجب أن يستند إلى مفهوم المساواة في السيادة، وإلى الاعتراف بحقيقة أن حكومة جمهورية الصين تمارس، منذ عدة عقود، سلطتها المشروعة على المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها مواطنوها. وذكرت أنه تم الاعتراف بها كدولة على المستوى الدولي وأنها تتوافر فيها جميع شروط العضوية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وأضافت أن رفض مبدأ العالمية أدى إلى الوضع غير المنصف لجمهورية الصين كدولة غير عضو يتعين عليها الوفاء بالتزامات تفرضها عليها الأمم المتحدة. واستنكرت الجهود المبذولة بتصميم وتنسيق جيد لحرمان جمهورية الصين من الحصول على مركز متكافئ، والتي واكبت اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

١٧ - وأردفت تقول إنه نظرا للتغييرات العميقة التي حدثت في المجتمع الدولي، فإن وفدها يعتقد أن إعادة تقييم مركز الجمهورية الصينية في تايوان له ما يبرره، ابتداء بإعادة النظر في القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وذكرت أنه ما دام هذا القرار ينص على تمثيل الصين في الأمم المتحدة، فإن جمهورية الصين في تايوان ستظل في وضع جائر لا يلحق الضرر بمواطنيها فحسب بل بالمجتمع الدولي بأسره أيضا. وأضافت أن طلبات إعادة قبول جمهورية الصين في تايوان قدمتها في الأصل دول صغيرة هي تلك التي يمكنها تفهم الظلم الذي تعاني منه جمهورية الصين. ومع ذلك، فقد انضم إليها مؤخرا، أعضاء آخرون من المجتمع الدولي، بما في ذلك البرلمان الأوروبي في عام ١٩٩٦.

١٨ - **السيد هاغار** (تشاد): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، لم يحقق الهدف الذي توخاه المشتركون في تقديمه المتمثل في تقويض سلطة جمهورية الصين في تايوان. وأن تايوان تمكنت، في ظل ظروف غير مؤاتية، من صون استقلالها والاحتفاظ بسيادتها الإقليمية. وأضاف أن وفده كان من بين الوفود التي طلبت إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال، على أمل أن يتم إصلاح الوضع الجائر الذي تسبب فيه اتخاذ القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

١٩ - وأردف يقول إن جمهورية الصين في تايوان تتوافر فيها شروط العضوية في الأمم المتحدة وأن حكومتها مستعدة للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن الميثاق. ويجب أن يسمح لها بالمشاركة في أعمال الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده يحث الأمم المتحدة على احترام مبدأ المشاركة العالمية، الذي كان هو الأساس لقبول البلدان الأخرى في المنظمة.

٢٠ - **السيد يونغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قال إن هناك حاجة واضحة إلى قيام الجمعية العامة، بإعادة النظر في القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، بسبب التغييرات الجوهرية التي يشهدها الوضع الدولي ولأن الحكومتين متعايشتان عبر مضيق تايوان. ولاحظ أن كلا من جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية كانتا معا عضوين في الأمم المتحدة قبل توحيدهما وأن جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هما في الوقت الحالي من الدول الأعضاء، فحث على إعادة قبول الجمهورية الصينية في تايوان بغية تعزيز إعادة التوحيد السلمي للصينيين. وذكر أن المشاركة الفعالة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية هو حق أساسي من الحقوق المتجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة ٢ منه على منع التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد، ومع ذلك فإن شعب تايوان لا يزال مبعدا من منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - واستطرد قائلا إنه في إطار العولمة فإن ثمة مشكلة صحية هامة في جمهورية الصين في تايوان ستشكل تهديدا للعالم بأسره. وتساءل عما إذا كانت منظمة الصحة العالمية مستعدة لتجاهل ذلك الخطر، وعما إذا كان لمجلس الأمن سلطة للتدخل إذا قررت تايوان الاضطلاع بتجارب نووية.

٢٢ - وأردف يقول إن شعبا يبلغ عدده ٢١ مليون نسمة ينبغي أن يكون له الحق في ظل ديمقراطية مزدهرة، في مناقشة ظروفه على الأقل. وذكر أن الممارسة التقليدية السنوية التي تظل تحول دون إجراء ولو مناقشة للمسألة هي ممارسة غير معقولة وغير متنورة. فمن غير المعقول الزعم بأن القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لا يمكن إعادة النظر فيه في حين أن الميثاق - الذي لا يزال، وهو أمر يبعث على السخرية، يدرج جمهورية الصين كعضو دائم في مجلس الأمن - هو نفسه تجرى إعادة النظر فيه. وأضاف أن وفده، لجميع هذه الأسباب، يؤيد إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٢٣ - **السيد دوارتي** (نيكاراغوا): قال إن جمهورية الصين في تايوان قد طُردت ظلما من الأمم المتحدة وحرمت من حقها في المشاركة في مداولات المنظمة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وذكر أنه ينبغي إعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي هو انعكاس لأيديولوجية الحرب الباردة. وأضاف أن مشاركة الجمهورية الصينية في الأمم المتحدة سيزيد من الاتصالات والصلات فيما بين دولتي الصين، مما يساعد على تحقيق الاستقرار الإقليمي.

٢٤ - وأردف يقول إن الدول الأعضاء التي طلبت إدراج البند في جدول الأعمال، ومنها نيكاراغوا، تعترف بالمساواة في السيادة بين جمهورية الصين في تايوان ودولها؛ وعلى هذا الأساس، ينبغي إعادة قبولها كدولة

عضو في الأمم المتحدة. ومن شأن المشاركة الكاملة لجمهورية الصين في تايوان في مداولات الأمم المتحدة أن تسهم في تحقيق التقدم في مجالات مثل البيئة ومكافحة المخدرات والاتجار بالأسلحة ونزع السلاح.

٢٥ - **السيد إيغورغورين** (شيلي): قال إن مسألة تمثيل الصين قد حلت في عام ١٩٧١ باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). ولذلك فإن وفده لا يؤيد إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٢٦ - **السيد ميليتيه** (غرينادا): قال إن التغيير هو عملية دينامية ومفيدة في المجتمعات وهو كذلك الآن في الأمم المتحدة التي تمر بمرحلة الإصلاح. وإن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتُّخذ في وقت كان الهيكل الجغرافي السياسي للعالم فيه مختلفا تماما، ينبغي إعادة النظر في هذا الإطار. وأضاف أن وفده يؤيد مبادئ تقرير المصير، والديمقراطية، والعدالة، وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان. واستنادا إلى هذه المبادئ، تعتبر مسألة إعادة قبول جمهورية الصين في تايوان مسألة مقنعة.

٢٧ - وأردف يقول إن الإنجازات الاقتصادية التي حققتها جمهورية الصين في تايوان واستعدادها للمشاركة في المجتمع الدولي كعضو في الأمم المتحدة هي أمور معروفة جيدا. فقد أسهمت جمهورية الصين في تايوان في المجتمع الدولي وما زالت تسهم فيه. وقال إن وفده وإن كان لا يسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان ذات سيادة، لكنه يؤيد إدراج البند ١٦٦ في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين.

٢٨ - **السيد دوغاني** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، ما زال ساريا، وإن أية محاولة لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال لن تؤدي إلا إلى الإخلال بالسلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية. ولذلك فإن تنزانيا تعترض على الطلب قيد البحث وتحث المكتب على رفضه.

٢٩ - **السيد زاكهيوس** (قبرص): قال إن وفده يعترض على إدراج البند ١٦٦ المقترح في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين لأن قبرص تحترم مبدأ السيادة، والسلامة الإقليمية ووحدة الدول على النحو المعرب عنه في ميثاق الأمم المتحدة، ولأن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة هي مسألة قد حُسمت نهائيا في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦).

٣٠ - **السيد شاه** (نيبال): قال إن وفده يعترض على إدراج البند المقترح في جدول الأعمال لأن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حُسمت نهائيا بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). وذكر أن قيام الجمعية العامة بالنظر في البند المقترح سيشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة عضو، وسيخل أيضا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

٣١ - **السيد مارا** (ميانمار): قال إن المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن تمتنع الأمم المتحدة وأعضاؤها عن التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة. وذكر أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) اعترف بصورة صريحة بممثلي جمهورية الصين الشعبية بأنهم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين. وأنه منذ إقامة علاقات دبلوماسية بين بلده وجمهورية الصين الشعبية، وحكومته تعترف دائما بهذا البلد على

أساس وجود صين واحدة، وتايوان جزء منها. واختتم حديثه يقول إن مسألة تايوان هي مسألة داخلية يبت فيها الشعب الصيني فيما بينه وبين نفسه. ولذلك فإن وفده يعترض على إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٣٢ - **السيد كيتيكهون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حسم نهائيا مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة والهيئات المتصلة بها. وذكر أن أي إعادة نظر في هذه المسألة لن تؤدي إلا إلى الإخلال بروح ونص ذلك القرار. ولذلك فإن وفده يعترض على إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٣٣ - **السيد مطري** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) أعاد التأكيد على أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، وبذلك حسم مسألة تمثيله في الأمم المتحدة. وإن إدراج البند المقترح في جدول الأعمال سيكون بمثابة انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن وفده يعترض بقوة على إدراجه في جدول الأعمال.

٣٤ - **السيد غوباريفيتش** (بيلاروس): قال إن وفده يؤيد بقوة سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية. وذكر أن تايوان بوصفها جزءا لا يتجزأ من الصين وليست دولة ذات سيادة، لا يمكن قبولها في الأمم المتحدة. ولذلك فإن وفده يعترض على إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٣٥ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): أعاد التأكيد على موقف وفده بأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) يمثل الحل النهائي لمسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.

٣٦ - **السيد بوغوره** (جيبوتي): قال إن المجتمع الدولي، في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قرر أنه ليس هناك إلا صين واحدة، وإن تايوان جزء لا يتجزأ منها. ولذلك حث المكتب على عدم إدراج البند المقترح في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين.

٣٧ - **السيد فيدوتوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد بقوة سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية وإنه ليس هناك ما يدعو إلى إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٣٨ - **السيد بوليتي** (إيطاليا): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) حسم بصورة نهائية مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. ولذلك فإن وفده يعترض على إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٣٩ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن أية محاولة لإنشاء "صينَين" ستكون بمثابة تشويه للوضع الحقيقي وتضييع للوقت. وأعاد التأكيد على تأييد وفده لجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين، وقال إنه لا يستطيع الموافقة على إدراج البند المقترح في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين.

٤٠ - **السيد أحمد** (بنغلاديش): قال إن وفده لا يزال يعتقد أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حسم نهائيا مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. ولذلك، فإنه لا يؤيد إدراج ذلك البند في جدول الأعمال.

٤١ - **السيد أسدي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومته تعتبر أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، ولذلك فإنها لا تؤيد إدراج البند في جدول الأعمال.

٤٢ - **السيد انكهسايكان** (منغوليا): قال ليس هناك أي سبب للاضطرار إلى إدراج البند في جدول الأعمال، لأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) أعاد لجمهورية الصين الشعبية الحق الشرعي في تمثيل الشعب الصيني في الأمم المتحدة. وذكر أن إدراج البند المقترح في جدول الأعمال سيناقض الواقع السياسي وكذلك القرار الذي تم اتخاذه على أساس المبدأ.

٤٣ - **السيد مسدوا** (الجزائر): قال إن وفده يؤيد بالكامل قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي حسم نهائيا مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. ولذلك فإنه يحث الجمعية العامة على عدم إدراج البند في جدول الأعمال.

٤٤ - **السيد باوسا** (كوبا): قال إن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني في الأمم المتحدة، وإنه لا توجد أية ظروف تبرر إعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). ولذلك فإن وفده يعترض على إدراج البند المقترح في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين.

٤٥ - **السيد ميليندیث - باراهونا** (السلفادور): قال إن حكومته ترغب في تأكيد تأييدها لإدراج البند المقترح في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين. وذكر أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حسم مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، لكنه تجاهل وجود حكومتين ونظامين سياسيين منفصلين عبر مضيق تايوان منذ عام ١٩٤٩، وهو واقع لا يزال قائما في عام ١٩٩٨. وأضاف أن وفده يعتقد أن هناك ظلما قد ارتُكب في عام ١٩٧١ عندما حُرم شعب تايوان من التمثيل في منظومة الأمم المتحدة.

٤٦ - وأردف يقول إن تأييد وفده للاقتراح ينبغي ألا يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية، أو محاولة لمنع عملية إعادة التوحيد السلمية للصين، لأن أي قرار بشأن هذه المسألة لا بد أن يتخذه الشعب الصيني وحده بما في ذلك شعب جمهورية الصين. ومع ذلك، فإنه استنادا إلى مبادئ العدالة والديمقراطية، والمبادئ المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتطورات السياسية الأخيرة التي حدثت على الساحة الدولية، يرى وفده أن سكان تايوان البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة يستحقون التأييد، وهم يمثلون واقعا سياسيا لا يمكن للمجتمع الدولي الاستمرار في تجاهله. واختتم حديثه قائلا إنه، ريثما تتم عملية إعادة التوحيد، فالأمم المتحدة ملزمة بالنظر في رغبة جمهورية الصين في التمثيل في تلك المنظمة.

٤٧ - **السيد عروة** (السودان): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) سبق أن بتّ بصورة حاسمة في المسألة. وأن تغيير ذلك سيكون بمثابة انتهاك لسيادة جمهورية الصين الشعبية، وهي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها بما في ذلك تايوان. وأضاف أن حكومته تؤيد مبدأ الصين الواحدة وتتطلع إلى إعادة توحيد

الصين سلميا بوصفها جمهورية الصين الشعبية. واختتم حديثه يقول إن تجربة هونغ كونغ هي أفضل دليل على نجاح سياسة وجود بلد واحد ونظامين. وقال إن وفده يرفض اقتراح إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٤٨ - **السيد مابورانغا** (زمبابوي): قال إنه لا يمكن لأية تغييرات تحدث في الوضع العالمي ولا لأية حجة أخرى أن تبرر تجزئة دولة عضو في الأمم المتحدة. وإن ما يسمى بجمهورية الصين هي مقاطعة تايوان الصينية. وأضاف أن وفده لا يؤيد أدراج البند ١٦٦ في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

٤٩ - **السيد نور** (مصر): قال إنه سبق مناقشة المسألة قيد البحث واتخاذ قرار بشأنها في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). وذكر أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني ولذلك فإن وفده يعترض على إدراج البند في جدول الأعمال.

٥٠ - **السيد أتايفا** (تركمانستان): قال إن وفده يؤيد سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية ويرى أنه ليست هناك حاجة إلى إعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). ولذلك فهو يعترض على إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٥١ - **السيد ويتشيل** (ألمانيا): قال إن وفده يؤيد سياسة وجود صين واحدة ويرى أنه ليست هناك حاجة إلى إعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). وإنه ينبغي معالجة مسألة البند ١٦٦ بنفس الطريقة التي عولجت بها في السنوات الماضية.

٥٢ - **السيد السندي** (اليمن): قال إن وفده يعترض على إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال للأسباب التي سبق أن ذكرتها وفود أخرى. وأضاف أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للشعب الصيني.

٥٣ - **السيد كيربينس** (سورينام): قال إن حكومته تؤيد جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الصيني في الأمم المتحدة وإنها لا ترى من المناسب إعادة فتح مناقشة هذه المسألة. وأضاف أنه يعترض على إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٥٤ - **السيد أسيما** (أوغندا): قال إن التغييرات التي حدثت في الوضع الدولي خلال السنوات الـ ٢٧ الماضية لا تبرر أية إعادة للنظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). وذكر أن مسألة تايوان هي مسألة داخلية تخص الحكومة الصينية وأن إعادة فتح باب مناقشتها ستكون بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده لا يؤيد إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٥٥ - **السيد شواشي** (تونس): قال إن وفده يؤيد سياسة وجود صين واحدة؛ وإن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حسم مسألة تمثيلها في الأمم المتحدة. وأضاف أنه ينبغي عدم إدراج البند ١٦٦ في جدول أعمال الجمعية العامة.

٥٦ - **السيد مباي** (الكاميرون): قال إن وفده يؤيد حكومة جمهورية الصين الشعبية في الدفاع عن استقلالها وسيادتها على جميع الأراضي الصينية. وذكر أنه ينبغي عدم إعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦).

٥٧ - **السيد أداوا** (كينيا): قال إن حكومته تؤيد جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الصيني، وإنها ترفض اقتراح إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٥٨ - **السيد مانغواليل** (ليسوتو): قال إن وفده يعترض على اقتراح إعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). وإنـــه ليس هناك إلا صين واحدة وعاصمتها بيجين. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) أبطل أكذوبة أن الإدارة القائمة في تايوان هي ممثل الشعب الصيني. ولذلك فإن وفده يرفض إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٥٩ - **السيد كمال** (باكستان): قال إن مناقشة إدراج البند ١٦٦ هي تضييع للوقت. وإن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) حسم مسألة تمثيل الشعب الصيني؛ وإنه يتعين على المكتب أن يدفن المسألة مرة واحدة وإلى الأبد وأن يركز على المشكلات الأكثر أهمية. وأضاف أن وفده يعترض على إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال ويأمل في عدم مناقشة المسألة مرة أخرى.

٦٠ - قرر المكتب عدم التوصية بإدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٦١ - انسحب السيد بوليتي (إيطاليا)، والسيد كمال (باكستان)، والسيد باتريوتا (البرازيل)، والسيد أحمد (بنغلاديش)، والسيد غوباريفيتش (بيلاروس)، والسيد هاغر (تشاد)، والسيد مسدوا (الجزائر)، والسيد مطري (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد كيتيكهون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، والسيد بوغوره (جيبوتي)، والسيدة ثيودوري (دومينيكا)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد فيريرا (سان تومي وبرينسيبي)، والسيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والسيد هونتيه (سانت لوسيا)، والسيد ميليندييث (السلفادور)، والسيد عروة (السودان)، والسيد اغويغورين (شيلي)، والسيد ميليتيه (غرينادا)، والسيد زاكهيوس (قبرص)، والسيد باوسا (كوبا)، والسيد أداوا (كينيا)، والسيد نور (مصر)، والسيد شاه (نيبال)، والسيد غوتييريس (هندوراس)، من أماكنهم على طاولة المكتب.

البند ١٦٨

٦٢ - **الرئيس**: أشار إلى أنه قد تم تناول البند ١٦٨ في الجلسة السابقة.

البنود من ١٦٩ إلى ١٧١

٦٣ - قرر المكتب التوصية بإدراج البنود من ١٦٩ إلى ١٧١ في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

خامسا - توزيع البنود

الفقرة ٤٨

٦٤ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى الفقرة ٤٨ من مذكرة الأمين العام (A/BUR/53/1 و Add.1)، التي تشير إلى أن توزيع البنود يتم على النمط الذي اتبعته الجمعية العامة في توزيع تلك البنود في السنوات السابقة. وقال إن المكتب قد يرغب في أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٤ من مقررها ٤٠١/٣٤، والفقرة ٥ من مرفق قرار الجمعية العامة ٨٨/٣٩ باء، والفقرة ٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ٤٥/٤٥ والفقرتين ٢ و ٥ (ب) و (د) من المرفق الأول للقرار ٢٦٤/٤٨، وكذلك إلى الفقرة ٢٤ من مرفق القرار ٢٤١/٥١ بشأن توزيع وتجميع البنود.

٦٥ - وقرر المكتب أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى الفقرات الواردة أعلاه.

الفقرة ٤٩

٦٦ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى الفقرة ٤٩ من الوثيقة A/BUR/53/1 و Add.1 التي وردت فيها البنود التي لم يسبق للجمعية العامة أن نظرت فيها من مشروع جدول الأعمال، واقترح على أعضاء المكتب البت في التوصية التي سيقدمها بشأن توزيع هذه البنود الموصى بإدراجها في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

٦٧ - وقد تقرر ذلك.

البنود ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٥

٦٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بالنظر في البنود ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٥ مباشرة في الجلسات العامة.

البند ١٦٧

٦٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل البند ١٦٧ إلى اللجنة الخامسة.

البند ١٦٨

٧٠ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بالنظر في البند ١٦٨ مباشرة في جلسة عامة بوصفه بندا فرعيا من البند ٤٦.

البند ١٦٩

٧١ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بالنظر في البند ١٦٩ مباشرة في جلسة عامة.

الفقرة ٥٠ (البند ١٠ من مشروع جدول الأعمال)

٧٢ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يقدم الأمين العام موجزا عن تقريره السنوي عن أعمال المنظمة في يوم الاثنين، ٢١ أيلول/سبتمبر، باعتباره أول مسألة ينظر فيها في الجلسة في الصباح قبل افتتاح المناقشة العامة.

الفقرة ٥١ (البند ١٢ من من مشروع جدول الأعمال)

٧٣ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة مختلف أجزاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لاقتراحات الأمين العام.

٧٤ - **السيد روزينستوك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أن الفصل سادسا من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أحيل إلى الجلسات العامة واللجنة الثالثة، يتضمن عناصر قد تكون مناقشتها مفيدة أيضا في إطار اللجنة الثانية. فإذا كان ذلك ممكنا، فإن وفده لن يصر على إجراء تعديلات؛ وإلا، فإنه يفضل إحالة الفصل إلى الجلسات العامة، وإلى اللجنتين الثانية والثالثة.

الفقرة ٥٢ (البند ١٨ من مشروع جدول الأعمال)

٧٥ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) جميع فصول تقرير اللجنة الخاصة المتعلقة بأقاليم محددة، وهذا من شأنه أن يمكن الجمعية العامة من تناول مسألة تنفيذ الإعلان ككل في الجلسات العامة.

الفقرة ٥٣ (البندان ٤٦ و ١١٣ (ب) من مشروع جدول الأعمال)

٧٦ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإقامة حفل منح الجوائز في ميدان حقوق الإنسان يوم الخميس، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الفقرة ٥٤ (البند ٤٩ من مشروع جدول الأعمال)

٧٧ - بالنظر إلى الإجراء المتبع في الدورات السابقة، قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة، على أساس أن يتكلم كل من له اهتمام خاص بالمسألة من الهيئات والأفراد أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في سياق النظر في البند في الجلسات العامة.

الفقرة ٥٥ (البند ٦٣ من مشروع جدول الأعمال)

٧٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة هذا البند في الوقت المناسب أثناء الدورة.

الفرة ٥٦ (البند ٧٢ من مشروع جدول الأعمال)

٧٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن توجه انتباه اللجنة الأولى في سياق نظرها في البند ٧٢ إلى الفقرات ذات الصلة بذلك البند من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الفقرة ٥٧ (البند ٨٦ من مشروع جدول الأعمال)

٨٠ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بعقد الاجتماع التذكاري للإشادة بذكر جميع أولئك الذين خدموا في عمليات حفظ السلام، وخاصة أولئك الذين فقدوا أرواحهم تحت راية الأمم المتحدة خلال السنوات الخمسين الماضية، في صباح يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

الفقرة ٥٨ (البند ٩٦ (د) من مشروع جدول الأعمال)

٨١ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإجراء الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وآثارها على السياسات في يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

الفقرة ٥٩ (البند ١٠٢ من مشروع جدول الأعمال)

٨٢ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بعقد الاجتماع التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، صباح يوم الأربعاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

الفقرة ٦٠ (البند ١٠٦ من مشروع جدول الأعمال)

٨٣ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن عمليات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارته وميزانيته، إلى اللجنة الثانية للنظر فيه في إطار البند ٩٨ من مشروع جدول الأعمال.

الفقرة ٦١ (توزيع بنود مشروع جدول الأعمال)

البنود المقترح النظر فيها في جلسات عامة

٨٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل البنود المقترح النظر فيها في جلسات عامة، بما في ذلك البنود من ١٦٠ إلى ١٦٢ و ١٦٥ و ١٦٨ و ١٦٩ باستثناء البند ٦٢ (الحالة في بوروندي) والبند ٦٣ (مسألة قبرص)، إلى الجلسات العامة للجمعية العامة.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة الأولى

٨٥ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل إلى اللجنة الأولى البنود المقترح في مذكرة الأمين العام أن تنظر فيها تلك اللجنة.

البنود المقترح أن تنظر فيها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٨٦ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل إلى اللجنة الرابعة البنود المقترح في مذكرة الأمين العام أن تنظر فيها تلك اللجنة آخذة في الاعتبار ما قررته بشأن البندين المعنونين "مسألة جزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوفا ويوروبا وباساس دا إنديا" و "مسألة تيمور الشرقية".

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة الثانية

٨٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل إلى اللجنة الثانية البنود المقترح في مذكرة الأمين العام أن تنظر فيها تلك اللجنة.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة الثالثة

٨٨ - اقترح المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل إلى اللجنة الثالثة البنود المقترح في مذكرة الأمين العام أن تنظر فيها تلك اللجنة.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة الخامسة

٨٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل إلى اللجنة الخامسة البنود المقترح في مذكرة الأمين العام أن تنظر فيها تلك اللجنة.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة السادسة

٩٠ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل إلى اللجنة السادسة البنود المقترح في مذكرة الأمين العام أن تنظر فيها تلك اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

- - - - -